

## ماذا بعد الملتقى؟

### أفكار حول تفعيل النتائج (\*)

أ.د. نادية مصطفى

انطلقت أعمال الملتقى من مجموعة من الأسئلة التي عكست أهداف تنظيمه.

وقدم تقرير د. علا أبو زيد عن قضايا واتجاهات المناقشات موجزاً دقيقاً وشاملاً لنتائج أعمال الملتقى، وعلى نحو رسم خريطة لأهم الاشكاليات المعرفية، الفكرية، النظرية، السياسية والتنظيمية التي تواجه تجربة التربية المدنية في مصر.

ومن ثم إذا كان البعض قد تساءل عن مغزى عقد هذا الملتقى في كلية الاقتصاد: هل للترويج لفكرة أم لتقويم واقع قائم ومتنامى بدون أساس صلب؟ وإذا كان البعض الآخر قد حذر من تفريغ تجربة التربية المدنية من مضمونها وذلك بالتساؤل عن مدى ملاءمتها لخصوصية مجتمعاتنا وهي التي أثبتت نجاحاً في مجتمعات أخرى؟

إلا أنه بالنظر إلى النتائج التي قدمها تقرير د. علا أبو زيد يتضح حجم الاشكاليات التي تحول دون فعالية تجربة التربية المدنية حتى الآن، والتي تتبع من خصوصية السياق الاجتماعى والسياسى لهذه التجربة. وهو الأمر الذى يؤكد أنه ليس المطلوب نقل تجارب الغير بصورة حرفية، بل أن استكشاف وتحديد نقاط الضعف فى التطبيق هو أقصر الطرق للاستفادة من تجارب الغير وتعظيم مكاسب الأخذ عنها. ويزداد إلحاح هذا المطلب فيما يتصل بالجوانب القيمة للتطور السياسى والديموقراطى مقارنة بالجوانب المؤسسية والقانونية له. ذلك لأن الحديث عن التربية المدنية هو فى جانب أساسى منه حديث عن الثقافى القيمى المجتمعى. وهو الجانب الذى يطرح المسئولية بالأساس على قاعدة المجتمع والنظام وقيمها أكثر مما يطرح على قمة هذا النظام أو المجتمع.

ويمكن تلخيص الحالة العامة لهذه التجربة فى مصر - وفقاً لنتائج أعمال الملتقى - فى المقولة التالية: أن عملية التربية المدنية فى مصر - على الأقل بالمعنى المتعارف عليه حتى الآن عن هذه العملية لم تعد بعد جزءاً مندمجاً فى نسيج العمليات المجتمعية التجديدية والاصلاحية، التى يجب أن تقودها المؤسسات التربوية الأصيلة، فهى ليست إلا مجرد تجارب موازية تقوم بها مؤسسات أخرى، على صعيد المجتمع المدنى، أو مجرد تجارب مبعثرة وجزئية وغير ممتدة أو متصلة على صعيد فعاليات هذه المؤسسات التربوية. ناهيك بالطبع عن تنازعها بين المرجعيات الفكرية والسياسية المتنافسة

(\*) د. نادية محمود مصطفى (محرر): التربية المدنية (تحت الطبع).

نظراً لغياب تيار رئيسي للجماعة الوطنية المصرية. في حين أن تجارب الغرب في هذا المجال - سواء من حيث المفهوم أو التطبيق، هي جزء مندمج في مؤسسات المجتمع والدولة، هي روح النظام بكل مستوياته، وهي نتاج ومحصلة تراكم ممتد ومتصل. كما أنها تعبر عن فلسفة وعن رؤية وعن إطار مرجعي، ومن ثم فهي ليست فكرة أو خبرة تسرقها الحكومات، أو تدعى مسانديتها، لتأدية وظيفة ودور يخفف من أعباء يجب أن تلتزم بها أصلاً هذه الحكومات ولا تفرط فيها. وبدلاً من ذلك يصبح مجرد تمويل برامج للتربية المدنية عباً في حد ذاته حيث لا يجد مصادره الذاتية بقدر مالا ينبع أيضاً من احتياجاتنا ومتطلباتنا الذاتية، ولذا ليست عملية التربية المدنية في مصر عملية مستمرة ومتراكمة ولو بقدر مواردنا وقدراتنا، بل هي تتسم بمحدودية الانتشار والتأثير بالقياس لحجم المهمة والتغير المطلوب إحداثه.

ولقد أقدم مركز البحوث والدراسات السياسية على تنظيم الملتقى انطلاقاً من القناعة بضرورة تقييم التجارب الوطنية في نطاق عمليات التطور السياسي الجارية، ومقارباتها مع التجارب الأخرى، على ضوء أدبيات العلم ونظرياته، سعياً نحو بلورة رؤية وطنية في هذا المجال الهام والحيوي تنطلق من تقويم ذاتي وعملية ترشيد جماعية تبادلية بين المعنيين بالأمر فكرياً وعملاً.

**ولهذا فإن التقرير الداخلي الذي أعده د. عماد صيام - خبير التربية المدنية - عن رؤيته لنتائج واتجاهات الحوار في الملتقى قد نص على الآتي:**

" ضرورة تعميق الحوار العلمي والمجتمعي حول مفهوم التربية المدنية ومحتوى برامجها والفلسفة القائمة عليها، حتى تأتي تلك البرامج ملبية لاحتياجات المجتمع المصري في بناء قاعدة ثقافية وقيمية داعمة لعملية التحول الديمقراطي وبناء مشروع نهضة الأمة المصرية.

وعلى الرغم من التنوع الشديد في الخبرات التي قدمت إلا أن هناك إشكاليات حقيقية أثارها الحوارات والتعقيبات حولها مما يولد مطالب محددة:

١- وضع خطة أو توجه عام يحدد الاتجاه الرئيسي أو الفئة التي يجب منحها الأولوية بأنشطة التربية المدنية، بحيث يمكن تجميع وحشد القوى المتاحة للعمل عليها وإحداث قدر واضح ومؤثر من التغير الذي يمكن قياسه.

٢- بناء وتصميم طرائق وأساليب علمية للتقييم وتطوير الخبرات العلمية الخاصة بتصميم وبناء برامج التربية المدنية والفلسفة القائمة عليها، وإتاحتها لكل مؤسسات المجتمع المصري.

٣- احتياجنا الشديد لبناء نظام علمي لتقييم النتائج وقياس الأثر على الفئات المستهدفة بهذه البرامج أو الأنشطة المتعلقة بالتربية المدنية.

٤- بناء قاعدة بيانات حقيقية توثق هذه التجارب وترصد تقدمها وتطورها، نظراً لعدم وجود توثيق وتقييم حقيقي ومنهجي وعلمي لمعظم تلك التجارب.

٥- بناء آليات للتنسيق والعمل المشترك سواء بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني أو بين منظمات المجتمع المدني ذاتها.

٦- مواجهة مشكلة الانتقال من حيز التجريب والاختبار لهذه البرامج إلى حيز التعميم والتطبيق الواسع، وهو ما يستلزم حشداً مؤثراً وفاعلاً للرأى العام.

ولقد رأى د. عماد صيام أن هذه المهام الأساسية تستلزم فى البدء تجميع وتنظيم وتطوير جهود الجماعة العلمية والنشطاء المهتمين بقضية التربية المدنية أفراداً ومؤسسات، وهى المبادرة التى يطرحها ويرعاها مركز البحوث والدراسات السياسية حتى يتواصل الحوار والعمل حول قضية التربية على ثقافة المواطنة والديموقراطية انطلاقاً من إيمان المركز وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بضرورة انفتاح الجامعة على قضايا المجتمع.

لهذا دعا د. عماد صيام من شارك فى هذا الملتقى من الخبراء والمؤسسات الى الانضمام الى هذه المجموعة على أمل أن تضم:

١- ممثلين على مستوى الخبراء وصناع القرار من وزارات الشباب والتربية والتعليم والتعليم العالى.

٢- ممثلون لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بتطبيق برامج التربية المدنية.

٣- خبراء بصفتها وهى المجموعة التى سوف يرعى ويدعم أنشطتها ذات الطابع العلمى والتطبيقى والتى تحقق المهام السابق الإشارة إليها مركز البحوث والدراسات السياسية.

ومنذ نهاية أعمال الملتقى، وحتى مثل هذا الكتاب للطباعة، لم ينفك مركز البحوث والدراسات السياسية عن متابعة أنشطته البحثية والتدريبية والتقييمية فى هذا المجال المهام، وبمشاركة عدد من الباحثين والناشطين الذين شاركوا فى هذا الملتقى.

فلقد عقد المركز، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور فى سبتمبر ٢٠٠٤ دورة تدريبية لناشطي المجتمع المدني ولمدة خمسة أيام تحت عنوان "تنمية التفكير الإستراتيجي ومهارات الاتصال والتشبيك لنشطاء المجتمع المدني" وسيتم عقد دورة ثانية فى سبتمبر ٢٠٠٥.

كما نظم المركز بالتعاون أيضاً مع مؤسسة كونراد أديناور فى ديسمبر ٢٠٠٤ ندوة يومين تحت عنوان المجتمع المدني: التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر

شاركت فيها قيادات منظمات أهلية تنشط فى مجالات متنوعة: المرأة، حقوق الإنسان، الطفولة، الشباب، التنمية، البيئة، الأعمال الشرعية، إلى جانب ممثلين من هيئات التمويل الدولية العاملة فى

مصر، وعدد من الأساتذة والخبراء المختصين فى دراسات المجتمع المدنى من تيارات فكرية وسياسية متنوعة أيضاً.

كما ينفذ المركز - ابتداءً من مايو ٢٠٠٤ - ولمدة عام المرحلة الأولى من مشروع بحثى تحت عنوان *التربية المدنية: تشخيص، تقييم، إصلاح القيم المدنية ودراسة السلوك السياسي للشباب المصرى*

وتغضى هذه المرحلة الأولى مسحاً مقارناً نقدياً فى أدبيات التحول الديموقراطى فى مصر ودول أخرى وموضع تجارب التربية المدنية منها، وفى أدبيات وخبرات التربية المدنية فى مصر وغيرها من التجارب المقارنة. وتصميم هذه الدراسة المسحية المقارنة وفق إطار نظرى يتصدى للاشكاليات المعرفية والنظرية التى أفصحت عنها خريطة نتائج الملتقى، سعياً نحو تبيان وصياغة ملامح رؤية كلية لبرنامج للتربية المدنية. ويأمل المركز أن تنتهى أعمال المرحلة الأولى من هذا المشروع البحثى وتتم مناقشة أعماله فى نهاية صيف ٢٠٠٥ بإذن الله تعالى على أن يتم فى المرحلة الثانية من المشروع (سبتمبر ٢٠٠٥-سبتمبر ٢٠٠٦) تصميم هذا البرنامج وتطبيقه على مجموعات من شباب جامعة القاهرة.

وأخيراً لا تتقطع جهود المركز لتعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتفعيل الدعوة التى وجهها د. عماد صيام فى نهاية أعمال هذا الملتقى ألا وهى بذل الجهد العلمى المنظم والمستمر فى هذا المجال، وعلى نحو جماعى يحقق تبادل الخبرات والأفكار.